

محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان عادماً لما حال التيمم فأتى
 التيمم مع وجود الماء لا يجوز للغير على استعماله ولا يفرق بين
 أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتيمم ولا يفرق أيضاً بين
 صلاة الجماعة والعيد وغيرها هذا ما ذهبنا إليه من جهة الجمهور
 وقال أبو حنيفة رحمه الله يجوز أن يتيمم مع وجود الماء
 لصلاة الجماعة والعيد إذا خاف فواتها وحكى العوفي عن
 أصحابنا عن بعض أصحابنا أنه إذا خاف فوت الفريضة لضيق
 الوقت صلاها بالتيمم ثم قضاها والمعروف الأول
 والله أعلم وفي هذا الحديث جواز التيمم بمجرد أن إذا كان عليه
 غبار وهذا الخبر عندنا وعند الجمهور من السلف والخلف
 وأصح به من جواز التيمم بغبار التراب والجبس الخرون بأنه
 محمول على حد أثره تراب وفيه دليل على جواز التيمم للضعف
 والفضائل كسجود التلاوة والشكر ويس المصحف ونحوها
 كما يجوز للضعيف وهذا ما ذهبنا إليه كافراً ولا يجزئنا ما ذكرنا
 لبعض أصحابنا أنه لا يجوز التيمم إلا للفريضة وليس هذا الوجه
 يبنى والله أعلم فإن قيل كيف يتيمم بالجمادى أو غيره من ذلك
 فأجوب أنه محمول على أن هذا الجمادى كان متباحاً أو ملوكاً
 إلا أن يعرفه فالدليل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وتيمم به
 لعلمه بأنه لا يكره ذلك ويجوز مثل هذا في الحالة هذه لأحد
 الناس فأنسى صلى الله عليه وسلم أولى والله أعلم قوله إن
 رجلاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فما لم يزل
 عليه فيه أن المسلم في هذا الحال لا يسمع جواباً وهذا المنع
 عليه قال أصحابنا ويكره أن يسلم على المستحل بقصاصة البول
 والغائط فإن سلم عليه كره له ذلك السلام قالوا ويكره للقاعدة
 على قضا الحاجة أن يذكر الله تعالى بشئ من الأذكار فالوافق لا

يسبح ولا يهتل ولا يردد السلام ولا يشتم العاطس ولا
 يمد الله تعالى إذا عطس ولا يقول مثل ما يقول المؤمن
 قالوا وكذلك لا يأتي بشئ من هذه الأذكار في حال الجماع وإذا
 عطس في هذه الأحوال يمد الله تعالى في نفسه ولا يترك به
 لسانه وهذه الذي ذكرناه من كراهة الذكر في حال البول والجماع
 هو كراهة تنزيه لا تحريم فلا يتم على فاعله وكذلك يكره الكلام
 على قضا الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام ويستثنى من
 هذا كله موضع الضرورة كما إذا رأى صهراً يقع في بئر أو رأى
 حية أو عقرباً أو غير ذلك بقصد إنساناً أو نحو ذلك فإن الكلام
 في هذه المواضع ليس بمكروه بل هو واجب وهذا الذي ذكرناه
 من الكراهة في حال الاختيار هو مذهبنا ومذهب الأكراب
 وحكام ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء ومعتد بالجمعي وغيره
 رضي الله عنهم وحكى عن إبراهيم النخعي وابن سيرين أنها لا
 لأبأس به والله أعلم **باب الدليل على أن**
السل لا يبيح فيه قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله أن المؤمن
لا يبيح وفي الرواية الأخرى أن السل لا يبيح هذا الحديث
أصل عظيم في طهارة المسلم حياً وميتاً فاما الحي فظاهر بالجماع
المسلمين حتى يموتوا إذا الفته أمة وعليه رطوبة فخرجها قال
بعض أصحابنا هو ظاهر بالجماع المسلمين فإن ولا يجي فيه خلاف
المعروف في نجاسة رطوبة فرج المرأة ولا الخلاف المذكور
في كتب أصحابنا في نجاسة ظاهر بعض الدجاج ونحوه فإن فيه
وجهين يناهض على رطوبة الفرج هذا الحكم المسلمحي وأما الميت
ففيه خلاف للعلماء وللشافعي فيه قولان الصحيح منها أنه ظاهر
ولهذا غسل ولتموله حتى الله عليه وسلم إن السل لا يبيح
وذكر البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما خلقاً

يسبح